



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المركز الوطني للمجتمعات المحلية

بالتنسيق

مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

**الدورات التحسيسية  
والتكوينية لفائدة الجمعيات المحلية**

**من أجل تطوير وتعزيز أفضل الممارسات  
للوقاية من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب**

تيازة

28 نوفمبر 2023



marsad.dz





# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية

خلية معالجة الإستعلام المالي

مخاطر استعمال المنظمات غير الربحية (الجمعيات)  
في تمويل الإرهاب

تبياسة، 28 نوفمبر 2023

المنظمات غير الربحية

مفاهيم حول تمويل الإرهاب

مخاطر استعمال الجمعيات في تمويل الإرهاب

تقييم المخاطر المتعلقة بالمنظمات غير الربحية

تعريف مجموعة  
العمل المالي

تعريف قانون  
الجمعيات

المنظمات غير  
الربحية

## تعريف مجموعة العمل المالي

كل شخص قانوني أو ترتيب أو مؤسسة تسهم أساسا في تجميع أو إنفاق الأموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو أخوية أو لتولي أنواع أخرى من الأعمال الصالحة.

لقد أثبتت مجموعة العمل المالي أن المنظمات غير الربحية التي تندرج تحت تعريف مجموعة العمل المالي هي وحدها المعرضة لإساءة استخدام تمويل الإرهاب.



## تعريف قانون الجمعيات (القانون رقم 12-06)

تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة. ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني (المادة 2 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات).

تعريف الإرهابي والمنظمة  
الإرهابية وتمويل الإرهاب

خصائص جريمة تمويل  
الإرهاب

الفرق بين تبييض الأموال  
وتمويل الإرهاب

مفاهيم حول  
تمويل الإرهاب



## تعريف الإرهابي والمنظمة الإرهابية في منظور القانون 01-05 المعدل والمتمم

- \* ارتكاب أو محاولة ارتكاب أفعال إرهابية بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل/الفاعلين؛
- \* المساهمة في أفعال إرهابية؛
- \* تنظيم أو أمر آخرين بارتكاب أفعال إرهابية؛
- \* المشاركة في قيام مجموعة من الأشخاص تعمل بقصد مشترك بارتكاب أفعال إرهابية وتكون هذه المشاركة بهدف تنفيذ نشاط إرهابي مع العلم بنوايا المجموعة بارتكاب الفعل الإرهابي؛





## تعريف تمويل الإرهاب في منظور القانون 01-05 المعدل والمتمم

يعتبر تمويلا للإرهاب في مفهوم هذا القانون ويعاقب عليه بالعقوبات المقررة في المادة 87 مكرر4 من قانون العقوبات أي فعل يقوم به كل شخص أو منظمة إرهابية بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها شخصيا أو من طرف إرهابي أو منظمة إرهابية كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية المنصوص والمعاقب عليها في التشريع المعمول به. وتعتبر الجريمة مرتكبة سواء تم أو لم يتم ارتكاب الفعل الإرهابي وسواء تم استخدام هذه الأموال أو لم يتم استخدامها لارتكابه. يعد تمويل الإرهاب فعلا ارهابيا.



## خصائص جريمة تمويل الإرهاب (مجموعة العمل المالي)

\* أي شخص يقوم عمدا بتوفير أو جمع أموال أو أصول أخرى بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبنية غير مشروعة لاستخدامها، أو مع علمه بأنها سوف تستخدم، كليا أو جزئيا لتنفيذ عمل/أعمال إرهابية، من قبل منظمة إرهابية/شخص إرهابي؛

\* يشمل تمويل سفر الأفراد الذين يسافرون لدولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم لغرض ارتكاب أو التخطيط أو الإعداد أو المشاركة في أعمال إرهابية أو تقديم أو تلقي تدريب إرهابي؛

\* أن تمتد إلى أي أموال أو أصول أخرى، سواء كانت من مصدر شرعي أو غير شرعي؛

\* اعتبار محاولة ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب كجريمة؛



## الفرق بين تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

يشمل تبييض الأموال إخفاء الأموال المستمدة من نشاط غير مشروع بحيث يمكن استخدامها دون الكشف عن هذا النشاط. في حين أنه يمكن أن يشمل تمويل الإرهاب استخدام الأموال المستمدة بصورة قانونية لتنفيذ أنشطة غير قانونية.

التوصية 8 لمجموعة  
العمل المالي

النتيجة المباشرة 10

حالة عملية

مخاطر استعمال  
المنظمات غير الربحية  
في تمويل الإرهاب

## التوصية 8 المنظمات غير الهادفة للربح

ينبغي على الدول أن تراجع مدى ملاءمة القوانين واللوائح التي تتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح التي حددت الدولة أي عرضة للاستغلال لغايات تمويل الإرهاب. وتعد المنظمات غير الهادفة للربح بصفة خاصة عرضة لذلك، وينبغي على الدول أن تطبق تدابير مركزة ومتناسبة تتماشى مع المنهج القائم على المخاطر، على هذه المنظمات غير الهادفة للربح لحمايتها من الاستغلال لغايات تمويل الإرهاب، بما في ذلك:



\* من قبل المنظمات الإرهابية التي تظهر ككيانات مشروعة؛

\* من أجل استغلال كيانات مشروعة كأدوات لتمويل الإرهاب، بما في ذلك من أجل التهرب من تدابير تجميد الأصول؛

\* من أجل إخفاء/تغطية تحويل مسار الأموال المخصصة لأغراض مشروعة سرا إلى منظمات إرهابية؛

**تنويه:** لا بد قبل قبول أي تبرعات أو مساعدات من قبل الجمعيات التأكيد من هوية المانح/المستفيد، من خلال مراجعة قوائم الإرهاب الأمم المتحدة والوطنية المنشورة على مستوى الموقع الرسمي لـخلية معالجة الاستعلام المالي.



وتعود الأسباب التي تجعل من المنظمات غير الربحية عرضة للاستغلال في تمويل الإرهاب من قبل الإرهابيين، إلى: الثقة التي تحظى بها من الجمهور، المصادر الكبيرة لجني المال، بحيث عادة ما تعتمد على أموال ضخمة، علاوة على ذلك، تحظى بعض المنظمات غير الربحية بتواجد عالمي يمنحها إطار عمل لإجراء عمليات على الصعيدين المحلي والدولي، ومعاملات مالية عادة ما تتم داخل تلك المناطق الأكثر عرضة للنشاط الإرهابي أو بالقرب منها، وفي بعض الحالات تمكنت المنظمات الإرهابية من الاستفادة من هذه الخصائص لاختراق بعض المنظمات غير الربحية وإساءة استغلال الأموال والعمليات للتعطيم على نشاطها الإرهابي أو دعمه.



للتذكير، إن التوصية 8 المتعلقة بالمنظمات غير الربحية تحصلت خلال عملية التقييم المتبادل الذي تم سنة 2022 من قبل مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مينافاتف، تحصلت على تقييم غير ملتزم، بسبب أوجه القصور التالية: (تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – ماي 2023)

\* عدم تحديد المجموعة الفرعية للمنظمات غير الربحية والمعرضة لخطر استغلالها في تمويل الإرهاب، ومراجعة مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالمجموعة الفرعية لاتخاذ إجراءات متناسبة وفعالة لمعالجة المخاطر التي تواجه الجمعيات؛

\* عدم تحديد طبيعة التهديدات التي تواجه الجمعيات، مما يحول دون اتخاذ إجراءات الإشراف والمراقبة القائمة على المخاطر؛





- \* عدم إعادة تقييم قطاع الجمعيات بشكل دوري؛
- \* ضعف الإجراءات المتخذة لضمان الشفافية في التعامل مع الجمعيات؛
- \* غياب البرامج المعدة لزيادة الوعي لدى الجمعيات والجماعات المانحة حول المخاطر التي تواجه هذا القطاع؛
- \* عدم حث الجمعيات على تنفيذ عملياتها عبر قنوات مالية آمنة؛
- \* غياب التعاون والتنسيق بين الجهات التي تحتفظ بمعلومات عن الجمعيات وسلطات التحقيق المختصة، مما يحد من إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة من حجز أو تجميد للأموال المشتبه بها بشكل فعال وعاجل؛
- \* عدم وضوح الإجراءات للرد على الطلبات الدولية؛



## النتيجة المباشرة 10: التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية

تتناول هذه النتيجة الجانب الوقائي للتدابير المتخذة ضد تمويل الإرهاب، بالأخص تلك التدابير المخصصة لإبعاد الأموال الإرهابية الفعلية والمحتملة عن متناول الإرهابيين، عن طريق منع إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح واستعمال العقوبات المالية المستهدفة لحجز الأصول ومنع الأفراد من العمل بصفة مسهلين أو وسطاء. في دول عديدة، يوجد عدد قليل جدا من الأفراد الخاضعين لعقوبات مالية، ومقدار قليل جدا من الأصول المجمدة. سيتوقف القرار بشأن ما إذا كان نظام الدولة فعالا إلى حد كبير على ما يعتبر أنه يشكل مستوى الخطر. والمهم أيضا أن مستوى النشاط الإرهابي لا يشير بالضرورة إلى مستوى نشاط تمويل الإرهاب.

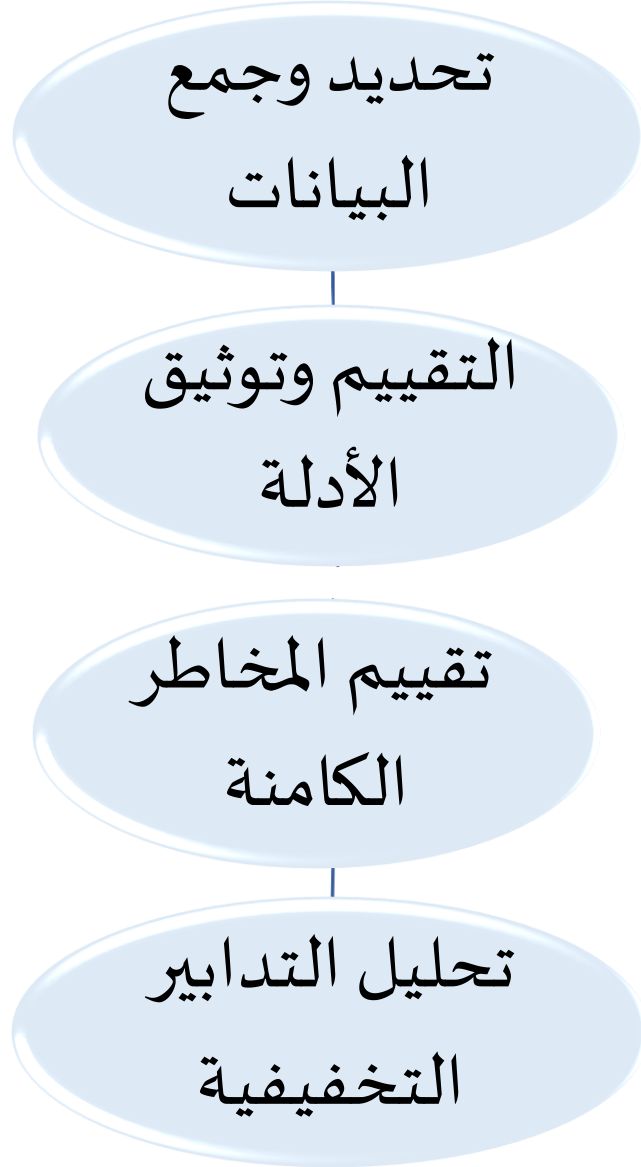
## حالة عملية بخصوص جمع التبرعات لتمويل جماعة إرهابية

تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي في سنة 2020، إخطار بالشبهة وارد من مؤسسة مالية، يتضمن مؤشرات بخصوص تمويل الإرهاب ويتعلق الأمر بالمدعو «أ» وهو موظف بنفس المؤسسة المالية التي قامت بالإخطار.

تبين من خلال التحليل أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2020، تلقى المدعو «أ» أموالا بوتيرة متكررة وبمبالغ صغيرة، وأن الأموال ترسل من قبل العشرات من الأشخاص من مناطق مختلفة من التراب الوطني، دون وجود صلة واضحة مع المدعو «أ».



كشفت تحليل التدفقات المالية المسجلة على حساب المدعو «أ» عن تورط أشخاص آخرين في عمليات تلقي التبرعات والأعمال الخيرية لصالح مجموعة إرهابية تنشط في جهة من التراب الوطني، وقامت الخلية بالتجميد الإداري لكافة حسابات المتورطين في هذه القضية لمدة 72 ساعة، وطلبت تمديد التجميد من الجهات القضائية المختصة، وتم تحويل الملف إلى وكيل الجمهورية، حيث تمت ملاحقة المتورطين بتهم تمويل الإرهاب. بعد إلقاء القبض على المدعو «أ» من طرف قوات الأمن، تبين أنه عضو من جماعة إرهابية، تعتمد على جمع التبرعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي يتم دفعها في حسابه لتمويل أنشطة الجماعة الإرهابية.



**تقييم المخاطر المتعلقة  
بالمنظمات غير الربحية**



## الخطوة 1: تحديد وجمع البيانات عن جميع المنظمات غير الربحية

يتم خلال هذه المرحلة تحديد جميع المنظمات التي تقوم بأنشطة لأغراض أي نوع من الأعمال الصالحة. لقد أثبتت مجموعة العمل المالي أن المنظمات غير الربحية التي تندرج تحت تعريف مجموعة العمل المالي هي وحدها المعرضة لإساءة استخدام تمويل الإرهاب. بحيث لا بد من:

\* تحديد جميع المنظمات التي تقوم بأنشطة لأغراض أي نوع من الأعمال الصالحة؛

\* تصنيف هذه المنظمات؛



**تنويه:** يجب أن يطبق تقييم المخاطر على المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي، لتحديد مستوى المخاطر للفئات المختلفة من المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي. ومع ذلك، يمكن استبعاد أنواع معينة من المنظمات بأمان. على سبيل المثال الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية. التي تعتبر عادة خارج نطاق المنظمات التي تشارك في الأعمال الصالحة.



## الخطوة 2: تقييم وتوثيق الأدلة ومستوى إساءة استخدام المنظمات غير الربحية لتمويل الإرهاب

يتم خلال هذه المرحلة تقييم المنظمات غير الربحية حسب خصائصها، مثل: النوع القانوني والغرض والحجم وقيمة الأصول وكيفية جمع الأموال وطرق الصرف والخدمات/السلع المقدمة وأنواع المعاملات المشتركة بين المنظمات غير الربحية. كما يتم توثيق الأدلة، مثل: ممثل المنظمة غير الربحية المتورط، وقيمة الأصول التي تمت إساءة استخدامها لأغراض تمويل الإرهاب، وطريقة إساءة الاستخدام (وصف التصنيف - أي كيفية إساءة استخدام المنظمة غير الربحية والمواقع الجغرافية المعنية).





بحيث يتم الاعتماد لتجسيد هذه الخطوة على المؤشرات التالية:

- \* عدد الإدانات المتعلقة بتمويل الإرهاب/الإرهاب؛
- \* عدد المحاكمات المتعلقة بتمويل الإرهاب/الإرهاب؛
- \* عدد تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب/الإرهاب؛
- \* عدد الادعاءات المتعلقة بتمويل الإرهاب/الإرهاب في المصادر المفتوحة الموثوقة؛



## الخطوة 3: تقييم المخاطر الكامنة

يتم تقييم مستوى المخاطر الكامنة (حسب فئة المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي) على أساس ما يلي:

\* تهديد تمويل الإرهاب حسب فئة المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي؛

\* الضعف المتأصل حسب فئة المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي؛

بحيث يتم الاعتماد لتجسيد هذه الخطوة على المؤشرات التالية:



- \* أنواع تمويل الإرهاب (تحويل الأموال، الانتماء إلى كيان إرهابي، إساءة استخدام البرامج، دعم جهود التوظيف، المنظمات غير الربحية الوهمية)؛
- \* القرب من التهديد الإرهابي النشط؛
- \* حجم المنظمات غير الربحية ونوع نشاطها؛
- \* مستوى المساءلة حول مصادر التمويل، ومستوى التحقق من أساليب جمع التبرعات؛
- \* القدرة التشغيلية للمنظمة غير الربحية؛
- \* الاعتماد على القوى العاملة المؤقتة؛
- \* مستوى الاحتراف داخل المنظمة غير الربحية؛
- \* استعمال النقد، العملات الافتراضية؛



**تنويه:** يمكن تقييم جميع المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي كفئة واحدة، أو القيام بتقييمات إضافية أو منفصلة، خاصة عندما تكون هناك فئات من هذه المنظمات التي تواجه مخاوف أكثر أهمية، إما بسبب أدلة على إساءة استخدامها لتمويل الإرهاب، الخصائص التي تميزها. على سبيل المثال: يمكن التعامل مع المنظمات غير الربحية التي تعمل في المناطق التي يوجد فيها تهديد إرهابي أو حيث يعمل الإرهابيون كفئة واحدة، والمنظمات غير الربحية التي تعمل بين السكان المعروفين بدعمهم أو تعاطفهم مع الجماعات الإرهابية كفئة أخرى.



## الخطوة 4: تحليل التدابير التخفيفية

تحديد جودة تدابير التخفيف حسب فئة المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي من خلال تقييم ما يلي:

\* جودة التدابير الحكومية المطبقة على هذه الفئة من المنظمات غير الربحية؛

\* جودة تدابير المنظمات غير الربحية المتخذة على المستوى المؤسسي من قبل هذه الفئة من المنظمات غير الربحية؛



تهدف هذه الخطوة إلى تقييم مدى كفاية وتناسب تدابير التخفيف المطبقة على المنظمات غير الربحية المعرضة للخطر، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج التي تعزز المساءلة والنزاهة وثقة الجمهور في إدارة وتنظيم المنظمات غير الربحية. ويهدف أيضا إلى رفع مستوى الوعي حول نقاط الضعف المحتملة للمنظمات غير الربحية أمام إساءة استخدامها لتمويل الإرهاب ومخاطر تمويل الإرهاب، مع منع تعطيل الأنشطة الخيرية المشروعة في الوقت نفسه.

ويتم الاعتماد لتجسيد هذه الخطوة على المؤشرات التالية:



\* بالنسبة للتدابير الحكومية: جودة التواصل والتعليم، جودة سياسات المنظمات غير الربحية، نطاق تسجيل المنظمات غير الربحية، إمكانية الوصول إلى معلومات دقيقة عن المنظمات غير الربحية، تجنب تعطيل أنشطة المنظمات غير الربحية.

\* بالنسبة للمنظمات غير الربحية: جودة الحوكمة والإدارة المالية، جودة إدارة المشاريع، جودة فحص الموظفين والإشراف عليهم، مستوى الالتزام بالأخلاقيات والشفافية،



**تنويه: يجب أن يتم تطبيق خطوة تقييم تداير التخفيف فقط على تلك الفئات من المنظمات غير الربحية التابعة لمجموعة العمل المالي التي تم تقييمها على أنها ذات تصنيف مرتفع أو متوسط للمخاطر الكامنة. من حيث المبدأ، لا تحتاج المنظمات غير الربحية منخفضة المخاطر التابعة لمجموعة العمل المالي إلى تداير تخفيفية.**





شكرا على حسن انتباهكم